

الفاسد هنا بالصحيح في جميع الاحكام اخرج النسك عن القاعدة
وعليه لو حلف لا يجزى ولا يمتد حتى بالفاسد ايضا ويجب
به الخ ذكرته هو ما رايت في نسخة معتمدة لكن النسخ التي
رايتها الان على اسقاطها وهو صحيح لفهمها من السياق فذكرها
ايضاح وقد يقع المتن واصله ذكر ما يمكن الاستغناء عنه لزيادة
ايضاح ونحوه بان ياتي بجمع معتبراته الى اخره ادخل
اجتناب المحرمات في هذا الان التام الموصوف بالانتماء المنصرف
حيث اطلق للكامل انما يتحقق حيث لم يوجد لوم على فاعله
عين فيه في الحال انه يطلق على الرقيق لما فيه الصبيغ
بخلاف الطين والمهرم فان الاطلاق فيهما انما ينصرف
للتخمين نعم لو اخرجها حفا لا بسنة غيره الخ هل سئل مالو
لبس محرمان مما فرد في خفي رجل واحدة لكل منهما لان
اللبس الان لا يسبب الى كل على انفراده وكذا الوليسا معانيتها
وسلم راسها على السرية للنظر في ذلك مجال والقياس
محمّل في الكل اذ المتبادر عرفا ان هذا لا يعد لبسا يترفع به
بوجه فليس في معنى ما ذكره اصلا وما كولي في
ريحه او طعمه هل يلزمه تمياوه كما لو شرب خمر او نجسا او فارق
بان الظاهر ان الحرمة هنا انقطعت بمجرد الابتلاع بخلافها
نعم كل محتمل المغلى اى المطروح في الطيب الطيب نعت
المغلى او المطروح وكلاهما نعت للسان لانه
كلام بيته الخ هذه المسئلة المتعلقة بالبان وذهند كرا
فيها اختلاف الناس المتقدمين والمتأخرين وسببه ان بعضهم
نظر للمدرك وبعضهم نظروا هو كلامهم واعرض عن النظر للمدرك
وهكذا

وهكذا انفق في كثير من المباحث الفقهية تارة تنظر جماعة
للمدركه فيقولون ظاهر كلام المتقدمين او المتأخرين او الفس
ولا يبالون بذلك وهذا هو الذي اوجب لنا صعوبة هذه الحال
لانا ان جربنا على راي الاولين قيل هذا انما يليق بالمجتهد
لانه الذي يظهر له التقيدى من غيره فعمل بكل منهما يظهر له
ويجب اتباعه من غير نظر للمدركه اصلا وفي هذا المحل كلام
المجتهد يختلف لانه في موضع نظر للمدركه وفي اخره لم ينظر
له وحيد قوى الاشكال وكثر الكلام لكن الغالب في مثل
هذا المحل اتباع ما عليه الاكثرون ما لم يتوا المدركه الخالف
لهم وما اخذ نحو الشيخين فيكون احق سلوكه والتبرع عليه
وحيد نقول اطلق الاكثرون في البان وذهند ان كلام
منها طيب واطلق الامام والفراي ان كلامها غير طيب وفي
بعض نصوص الشافعي رضي الله تعالى عنه ما يدل للاطلاق
الاول وفي بعضها ما يدل للاطلاق الثاني ولذا لم يرض
جماعة متأخرون توسط الشيخين وفصل كل تقصلا
استنتجه برايه استنتجه برايه ونحن ان شاء الله تعالى
يبرهن على صحة توسطها وعلى غيره قبولها وعدمها يظهر
الحق اما توسطها فهو ان وعن البان المسئوس طيب وعليه
يجعل اطلاق الجمهور وغيره ليس بطيب وعليه محل اطلاق
الانعام والفراي في الرهن انه ليس بطيب وعبارة ما بعد
ذكر الاطلاقين وسببه ان لا يكون خلافا حتميا بل محتملا
على توسط المذهب والتهذيب زاد في المجموع صرح به جماعات
وهو ان يدين البان المغلى في الطيب طيب وغيره ليس طيبا